

نيروز ساتيك*

عرض كتاب

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

(مصر - المغرب - لبنان - البحرين)

المؤلف: مجموعة من الباحثين.

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - ٢٠١١.

عدد الصفحات : ٣٠٤ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



بدأت الحركات والأحزاب الإسلامية نشاطها بحلقات الوعظ الأخلاقي في المساجد، ومن ثمة انتقلت إلى الاحتجاج على الأحوال المعيشية والاقتصادية، فوجدت أن النظام يقارعهم في ذلك، وانتهت بالاحتجاجات السياسية والأخلاقية. أما الحركات الأمازيغية ذات التاريخ الطويل من العزلة، فقد تحولت من حركات احتجاجية ثقافية إلى النزول الاحتجاجي إلى الشارع، مع بعض المظاهر المعبرة عن الهوية الثقافية. ويبين الباحث أن النظام المغربي حاول أن يكبح تلك الاحتجاجات، وأنه عمل على التدخل في جغرافية الأماكن العمومية. فلقد قلل الكثافة السكانية وأقام الطرق الواسعة حتى تسهل متابعة أي احتجاج أو إضراب.

وبالنسبة إلى الحركات الاحتجاجية في الحالة اللبنانية، وضح الباحث فارس أشتي في الفصل الرابع أن الحركات الاجتماعية تأثرت بطبيعة نظامها السياسي منذ بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، ومن جهة نوعية هذه الحركات وتأثيرها بالقوى السياسية اللبنانية. ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان إلى حركات شرعية منظمة تنظيمًا قانونيًا، وأخرى غير شرعية، على أن الاحتجاجات الوطنية التي تنطلق من المصلحة العامة لم تسلم من التسييس الطائفي، وقد أورد الباحث أمثلة كثيرة متعلقة بذلك. وتخلص الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية انعكاس لصراع سياسي يدور بين تحالفي ٨ آذار و١٤ آذار، ولكن قد تخرج الحساسيات الدينية العابرة للتيارين بين المسلمين والمسيحيين وطوائفهما، في بعض الحالات، حتى لو كانوا منضوين تحت تحالف سياسي واحد.

وفي الفصل الخامس الذي ورد تحت عنوان "الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور"، يذكر الباحث محمد العجاتي أن الاحتجاجات السياسية في مصر بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ويرجع الفضل في ذلك إلى حركة كفاية التي أسست عام ٢٠٠٤؛ وذلك بنقلها مسار الحركة الاحتجاجية من التركيز على القضايا القومية إلى القضايا السياسية المحلية، وضرورة الإصلاح السياسي في البلاد. كما يذكر أن فئات المجتمع

الثورة هي صيرورة ناجمة عمًا قبلها من احتجاجات وتظاهرات، بما تحمله من مظالم ومطالب سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر بها عن نفسها في شكل هبات شعبية وفئوية لمجموعات منظمة تناضل من أجل تحصيل حقوقها. وفي هذا السياق تأتي أهمية هذا الكتاب، لكونه يرصد الأشكال الاحتجاجية ويحللها ويوثقها عشية الثورات العربية؛ وذلك من خلال أربع دول عربية، هي: مصر، ولبنان، والمغرب، والبحرين.

يُقدّم الباحث ربيع وهبة في الفصل الأول مسحًا تاريخيًا متعلقًا بظاهرة الحركات الاجتماعية، ونشأتها، وتطورها في العالم، ويعود إلى تاريخ الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث، ويبيّن أنها بدأت في أوروبا، وتطورت في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية. ويخلص من دروس التاريخ إلى أن فاعلية الحركات الاحتجاجية ترتكز على المقومات والابتكارات المنبثقة من الواقع المحلي للشعوب والفئات التي تزرع تحت الاستغلال، والقهر، والظلم. ولكن كل ذلك لا يمكنه أن يصمد في وجه من يعرف حقوقه ويختار السبل الفعالة لنجاحه.

أما في الفصل الثاني، فقد تناول الباحث فارس أشتي تاريخية الظاهرة في المنطقة العربية، محاولاً التعريف بجذورها وركائزها. فهو يُقدّم هذا الفصل متابعًا الاحتجاجات منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ويوثق أهم الانتفاضات والثورات والاحتجاجات في الوطن العربي.

وأما الفصل الثالث، فيعالج فيه الباحث عبد الرحيم منار السليمي الحركات الاحتجاجية في المغرب ومساراتها ومآلاتها. وقد أرّخ الحركات الاجتماعية في المغرب منذ منتصف التسعينيات، وتحولها إلى احتجاجات سلمية غير عنيفة، على عكس ما كانت عليه سابقًا. ويُعزى ذلك إلى تحوّل في بنية النظام السياسي المغربي من نظام مغلق إلى نظام مفتوح نسبيًا. وفي عام ٢٠٠٠ ظهرت نوعية جديدة من الحركات الاحتجاجية متمثلة بالحركتين الإسلامية والأمازيغية.

طرحت نفسها بديلاً من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني. وتطرح الدراسة مشكلتين أساسيتين في البحرين، مردّهما إلى طبيعة النظام البحريني؛ هما "الدفان" و"التجنيس". فد "الدفان" هو ردم البحر، على أن توزيع الأراضي يجري وفقاً لإرادة الملك. وأمّا "التجنيس"، فهو إعطاء الجنسية لوافدين من دول أخرى - على أن يكونوا من السنة - ومنحهم مزايا عديدة لا يحصل عليها البحرينيون أنفسهم، وتخصيص أراضٍ لهم من الدفان. كل ذلك أدّى إلى ظهور حركات احتجاجية عديدة بأشكال ووسائل مختلفة (عرائض، وشكاوى، وتظاهرات، وأعمال شغب). وتوثق الباحثة تظاهرات وإضراباتٍ كثيرة، احتجاجاً على مطالب فتوية متعدّدة أهمها؛ مسيرة لقمة العيش بسبب الاعتراض على رفع أسعار البنزين، واحتجاجات حركة الصيادين ردّاً على أعمال الدفان.

لقد أفضت الدراسات المذكورة إلى أن الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي غير قادرة في أوضاعها تلك على أن تقود عملية إصلاح أو تغيير واسع، لكنّها تتمثّل جماعات ضغط وتصدّع للنظم الحاكمة، وستفرض عليها، عاجلاً أو آجلاً، إصلاحات ليست جذريةً إلا في الحالة المصرية؛ بسبب شدة الضغوط الاجتماعية والفتوية المتزايدة فيها.

المصري تعرفت ما سمّاه "مردود الاحتجاج" الذي تزامن مع إضراب موظفي الضرائب العقارية. فنجاح الإضراب امتدّ تأثيره إلى مساحة أخرى تمثّلت بتشكيل أول نقابة مستقلة زادت بها الاعتصامات والإضرابات العمالية المتتالية قوّة، وجعلت مردودها إيجابياً. ولعل ما ميّز مطالب الجيل الثاني من الاحتجاجات أنها جزئية، أو فتوية، وقابلة للتحقق؛ بمعنى أنها تركّز على مطالب تخص مصالح شريحة من المجتمع المصري؛ كأن تكون شركة، أو نقابة، أو غير ذلك.

في الفصل الأخير من الكتاب رأت الباحثة هبة رؤوف عزت، ضمن عنوان "الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على حدود المكان والمكانة"، أن معادلة الاحتجاجات الاجتماعية في البحرين تدور على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة منهما. وعلى الرغم من أن المعادلة ليست صفرية، ومن وجود التنوع المذهبي في الحكومة والمعارضة، فإن جانباً كبيراً من الصراع يقوم بين سلطة تمتلك وتجنس، وأخرى تحتج على هذه السياسات وترفضها.

وتحصي الباحثة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ خمس عشرة جمعية غير مرخص لها جرى تأسيسها، وتذكر أن هذه الجمعيات قد